

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة  
وعضوية القضاة السادة

محمود العبابنة، يوسف ذيابات، د. عيسى المومني، محمود البطوش

المميز :-

بسام سعيّد فريحة .  
وكلاؤه المحامون د. محمد أحمد زيدان و "محمد شاهين" الخطيب  
ويونس أبو غريبة .

المميز ضده :-

عمر جمال حسن عايش .  
وكلاؤه المحامون رامي الحديدي وحسام دويكات وشادي صوالحة .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٢/٣٢١٨١) بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شمال عمان في الدعوى رقم (٢٠١١/٨٣٦) فصل ٢٠١٢/٦/٥ القاضي : (برد طلب المستدعي وتضمن المستدعي الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة ورفع إشارة منع السفر عن المستدعي ضده) وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

١. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون عندما لم تبحث بنود لائحة الاستئناف عملاً بأحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية ذلك أنها لم تعالج أسباب الاستئناف بكل وضوح وتفصيل حيث جاء قرارها مقتضياً وغير مسبب ومعلل .

٢. أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت القانون عندما اعتبرت أن قرار الحكم المطلوب تصديقه وإكسائه الصيغة التنفيذية مخالف للنظام العام المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية لاستناده إلى عقد وعد بالبيع تم تسجيله خارج الدوائر الرسمية دون أن تراعي أن العقار موضوع الدعوى موجود في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تجيز قوانينها المطبقة على العقار مثل هذا التصرف .

٣. خالفت محكمة البداية القانون وأخطأت في تطبيقه عندما بحثت في أصل الدعوى موضوع التصديق .

٤. خالفت محكمة الاستئناف القانون عندما لم تراعي أن قرار الحكم المطلوب تصديقه وإكسائه صيغة التنفيذ يتضمن الحكم على المميز ضده بدفع مبلغ اثني عشر مليوناً وخمسمئة ألف درهم إمارتي وهو إلزام غير مخالف للنظام العام .

٥. أخطأت محكمة الاستئناف في تحديد مفهوم النظام العام وطبقت مفهوم النظام العام الداخلي على هذه الدعوى .

لهذه الأسباب يطلب وكلاء المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً وتصديق الحكم المميز وإكسائه صيغة التنفيذ وتضمين المميز ضده الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٢ قدم وكلاء المميز ضده لائحة جوابية طلبوا في نهايتها قبول الجواب شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتصديق القرار المميز وتضمين المميز الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي بسام سعيد فريحة أقام الدعوى رقم (٢٠١١/٨٣٦) لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان في مواجهة المدعى عليه / عمر جمال حسن عايش موضوعها طلب إكساء الحكم رقم (٢٠١٠/١٣٦) تجاري كلي الصادر في دولة الإمارات العربية المتحدة الصفة التنفيذية وذلك على سند من القول :-

المدعى عليه / المستدعى ضده مدين للمستدعى / المدعى بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) درهم إماراتي وحصل المستدعى / المدعى بذلك على حكم قضائي صادر عن محاكم دولة الإمارات العربية يقضي بإلزامه بدفع مبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) درهم إماراتي وألزمته بالمصاريف ومئتي درهم إماراتي وأن الحكم الصادر في دولة الإمارات محل التصديق هو حكم مبرم ومستند لكافة طرق الطعن وقد جرى تمثيل المستدعى ضده في الدعوى محل التصديق تمثيلاً صحيحاً من خلال محاميه في كافة درجات المحاكمة .

وأن كافة الأوراق والوثائق وسندات الحكم مستوفية كافة التصديقات والإجراءات حسب الأصول .

نظرت محكمة أول درجة بالدعوى وبتاريخ ٢٠١٢/٦/٥ حكمت ببرد طلب المستدعى (الدعوى) وتضمن المستدعى الرسوم والمصاريف و (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة ورفع إشارة منع السفر عن المستدعى ضده .

طعن المستدعى / المدعى بذلك الحكم استئنافاً قيد لدى محكمة استئناف عمان بالرقم (٢٠١٢/٣٢١٨١) وبتاريخ ٢٠١٢/١١/٥ أصدرت حكمها تدقيقاً بأن ردت الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

تبغ المستأنف ذلك الحكم بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ فطعن فيه تمييزاً بلائحة مسددة الرسوم قيدت ضمن الميعاد القانوني بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠ طالباً نقض القرار المطعون فيه لأسباب بينها في لائحة التمييز .

تبغ المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١ فقدم ضمن الميعاد وبتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٢ لائحة جوابية طلب فيها بالنتيجة رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

ورداً على أسباب التمييز :-

١. وعن السبب الثالث :- وفيه ينعى الطاعن على محكمة بداية حقوق عمان عيب مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه عندما بحثت في أصل الدعوى موضوع التصديق .

وفي ذلك نجد إن هذا الطعن غير مقبول أمام محكمة التمييز كونه موجه إلى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية خلافاً لأحكام المادة (١/١٩١) من قانون الأصول المدنية التي تنص على أنه : (يقبل الطعن أمام محكمة التمييز في الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف .... الخ النص) مما يتعين معه رد هذا السبب .

٢. وعن الأسباب الثاني والرابع والخامس :- وفي محصلتها ينعى الطاعن على محكمة الاستئناف والقرار الطعين عيب مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه عندما اعتبرت أن قرار الحكم المطلوب تصديقه وإكسائه الصيغة التنفيذية مخالف للنظام العام المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية لاستناده إلى عقد وعد بالبيع تم تسجيله خارج الدوائر الرسمية دون أن تراعي أن العقار موضوع الدعوى موجود في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تجيز قوانينها المطبقة على العقارات مثل هذا التصرف ولم تراعي أن القرار المطلوب إكسائه صيغة التنفيذ يتضمن الحكم على المميز ضده بدفع مبلغ اثني عشر مليوناً وخمسمئة ألف درهم إماراتي وهو إلزام غير مخالف للنظام العام وأنها أخطأت في تحديد مفهوم النظام العام وطبقت مفهوم النظام العام الداخلي على هذه الدعوى .

وفي ذلك نجد إن المقرر في المادة (١/٧) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية رقم (٨) لسنة (٥٢) أنه يجوز للمحكمة أن ترفض الطلب المرفوع إليها لتنفيذ حكم أجنبي في

الحالات التالية :-

- أ. ....
- ب. ....
- ج. ....
- د. ....
- هـ. ....

و. .... إذا كان الحكم بسبب دعوى لا تسمعها محاكم المملكة الأردنية الهاشمية إما لمخالفتها للنظام العام أو الآداب العامة .

كما إن المادة (١٩) من اتفاقية التعاون القضائي بين الأردن والإمارات تنص على أنه :-  
لا يجوز للسلطة القضائية المختصة لدى الطرف المطلوب إليه التنفيذ أن تبحث في  
أساس الدعوى ولا يجوز لها أن ترفض تنفيذ الحكم إلا في الحالات التالية :-

أ.....

ب.....

ج.....

د. إذا كان الحكم أو السبب الذي بني عليه مخالفاً للدستور أو للنظام العام أو الآداب العامة  
للطرف المطلوب إليه التنفيذ .

لما كان ذلك وكان البين من أوراق الدعوى أن الحكم المطلوب إكسائه صيغة التنفيذ  
رقم (٢٠١٠/١٣٦) الصادر عن محكمة أبو ظبي الابتدائية / تجاري مؤسس على اتفاقية  
وعد بالبيع خاص بالطابق رقم (٢٠) من البرج (أ) من أبراج تعمير في جزيرة الريم وخلصته  
أن المستدعي ضده وعد المستدعي المميز بأن يشتري منه العقار المشار إليه سابقاً بمبلغ (١٢)  
مليون درهم إماراتي وهو العقد الذي استتدت إليه محكمة أبو ظبي في إلزام المستدعي ضده  
بالمبلغ المحكوم به بالقرار المطلوب إكسائه صيغة التنفيذ وكان ذلك الوعد لم يسجل لدى الجهات  
الرسمية (وفق ما بينته الأوراق) خلافاً لما تقضي به أحكام المواد (١٠٦) مدني (١١٤٨ و ٣)  
من قانون التصرف بالأموال غير المنقولة و (١٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه مما يجعل  
هذا التصرف باطلاً لمخالفته للنظام العام في المملكة الأردنية الهاشمية ويتعين بالنتيجة رد طلب  
المستدعي (إكسائه الحكم القائم على ذلك التصرف الباطل صيغة التنفيذ) عملاً بأحكام المادة  
(٧/١/د) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية .

وحيث إن محكمة الاستئناف قد توصلت للنتيجة ذاتها فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً  
سليماً وتغدو أسباب الطعن محل البحث غير واردة على القرار الطعين ويتعين ردها .

٣. وعن السبب الأول :- وفيه يخطئ الطاعن محكمة الاستئناف ويعيب عليها

مخالفة القانون عندما لم تبحث بنود لائحة الاستئناف وفق أحكام المادة (٤/١٨٨)  
أصول مدنية (تعالج أسباب الاستئناف) بكل وضوح وتفصيل حيث جاء قرارها  
مقتضياً وغير مسبب ولا مغل .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن معالجة أسباب الاستئناف بكل وضوح وتفصيل المنصوص عليها في المادة (٤/١٨٨) أصول مدنية لا تعني ضرورة معالجة كل سبب على انفراد إذ لا تثريب على محكمة الاستئناف إن هي أجملت في الرد على أسباب الاستئناف جميعها لاتحادها في العلة وكونها تفضي إلى بعضها بعضاً وفق ما استقر عليه اجتهاد هذه المحكمة طالما أن الرد وإن كان مجملاً لكنه من الوضوح والتفصيل بما يتفق وأحكام المادة (٤/١٨٨) أصول مدنية هذا من جانب .

ومن جانب آخر فإننا بالرجوع إلى القرار الطعين نجد إنه اشتمل على عرض مجمل وقائع الدعوى وطلبات الخصوم وخالصة دفوعهم الجوهرية وأسباب الحكم ومنطوقه وسائر متطلبات المادة (١٦٠) أصول مدنية الأمر الذي يغدو به سبب الطعن محل البحث غير وارد على القرار الطعين فنقرر رده .

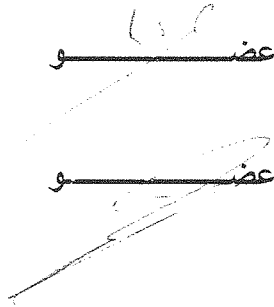
لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار الطعين وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٨/٨/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس

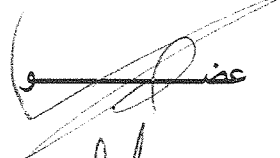


عضو

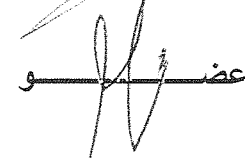


عضو

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / غ . ع

